

المحاضرة الثانية

العمارة الإسلامية وتخطيط المدن

للمهندس الدكتور مرنق شعبان

السبت ٣٠ رجب ١٤٠٥هـ - ٢٠ نيسان ١٩٨٥م



الطراز المعماري الإسلامي خصوصيته وميزاته

الدكتور رزق شعبان

كلية الهندسة - قسم العمارة

الجامعة الأردنية

المقدمة

السؤال الذي يُطرح في الأوساط المعمارية، وعلى مستوى واسع هو: كيف يمكن تحقيق عمارة إسلامية تتماشى مع المتطلبات المتسجدة؟ ويُطرح مع هذا التساؤل تساؤلات كثيرة، هل وجدت حقاً عمارة إسلامية؟ وما هي العمارة الإسلامية؟ وهل يمكن تطوير الطراز المعماري الموروث لكي يستوفي المتطلبات العصرية ضمن طابع خاص؟

ويدور الجدل والنقاش بين متقائل ومتشائم. بين من يرى في العمارة الإسلامية مجموعة من التفاصيل الموروثة من الماضي، تلصق على واجهات المباني، وبين من يرى أنها طريقة في التفكير بأسلوب علمي صحيح، ومنطق سليم، ضمن المفهوم الإسلامي الصحيح، الذي ينظر إلى الجوهر ويركز عليه، دون أن يهمل المظهر.

فثمة من يرى أن العمارة الإسلامية كانت طوراً طبيعياً من أطوار العمارة العمارة العالمية، وأنه قد آن لنا أن نغيرها ونواكب التطور الجديد، نظراً للنظرية العالمية الجديدة للكون وللعمارة. وهناك من يرى في النقاش ضرباً من تضييع

الوقت، لأن العمارة الإسلامية هي مجموعة تفاصيل متوارثة عن عمليات الحضارات السالفة.

وتأتي هذه الورقة جزءاً من النقاش الدائر، لتجيب عن بعض التساؤلات المطروحة ولن ينتهي النقاش والجدل بمحتويات هذه الورقة، ولن تكون الإجابة عن جميع الأسئلة كافية لإنهاء النقاش، إذ لا بدّ للنقاش أن يستمر، ففي استمراره بلورة لمفهوم العمارة، وتبقى العمارة قابلة للنقد، وقابلة للتطوير، لتواكب متغيرات الحياة ومستجداتها.

وسوف نبدأ الحديث بتعريف الطابع المعماري، ثم نجيب في ضوء ذلك من الأسئلة المطروحة حول الطابع المعماري القديم، وعن إمكانية تطويره، وتحقيق عمارة إسلامية معاصرة، ومن ثم نناقش الطابع المعمارية الإسلامي، وخصوصيته وامتداده الجغرافي والتاريخي.

١- الطابع أو الطراز والموضوعة:

كثيراً ما يساء استعمال هذه الكلمة لدى عامة الناس، بل عند بعض المعماريين كذلك فيقصد بها في كثير من الأحيان، المظهر الخارجي والقشور السطحية ومجموعة من التفاصيل المأخوذة من أعمال معماريين قداماء، أو من معماريين مشهورين، ومن ثم تلصق على مبان لا تنتمي لعصرها.

وهذا الاتجاه يسود عند عامة الناس الذين يدافعون عن العمارة الإسلامية، دون معرفة حقيقية بخصائص هذه العمارة دون معرفة حقيقية كذلك بالطابع المعماري الإسلامي، وربما يكون هؤلاء هم أكثر الناس خطورة على النقاش الدائر؛ لأن هذه المجموعة يكون لها تأثير سلبي على موقف المعماريين، بسبب تحمسهم للطابع الإسلامي عن جهل وعدم معرفة يؤديان إلى تأكيد رأي الفريق بأن العمارة

الإسلامية كانت طوراً من أطوار العمارة العالمية، وأن دورها قد انتهى لعدم قدرتها على تقديم الحلول الملائمة للمشكلات المعاصرة.

والطابع أو الطراز، هو ميزة أو خاصية أو نتيجة وبلورة لشكل المباني في عصر من العصور، نتيجة لسلوك المعماريين منهجاً علمياً لإيجاد حلول تتمشى مع ظروف البيئة والإمكانيات المتاحة، واحتياجات الإنسان في ذلك العصر، سواء أكانت احتياجات جماعية أو فردية أو روحية أو مادية، وتأتي الأعمال المعمارية لتقدم حلولاً عملية لهذه الاحتياجات، ولتكون في الوقت نفسه تجسيداً لتطلعات أمة معينة، لها عقيدتها وثقافتها ونظام معيشتها الخاص بها^(١) أي أن الطابع المعماري هو صورة معمارية لأمة معينة لها خصوصيتها في طريقة الحياة والفكر والقيم. ونتيجة لجهد كبير يبذله المعماريون والبنّاءون، تزداد الخبرة في القضايا المعمارية باستعمال المواد والإمكانيات المتوافرة، وعندها يتبلور للمباني شكل عام، ويصبح لها طابع يمكن به تمييز هذه المباني عن غيرها في العصر نفسه أو في عصور أخرى، نتيجة لاختلاف الأمم ونظم الحياة والثقافة بين أمة وأخرى. ويمكن عندئذ مشاهدة هذا الطراز في عناصر معمارية متميزة، سواء في الواجهات أو المساقط أو التفاصيل^(٢)، وهذا يتمشى أيضاً مع الطابع من حيث المفهوم العضوي، ولكن الطراز بهذا المفهوم يعني دوام التطوير ودوام التحسين على الحلول الموجودة.

(١) الدكتور عرفات سامي "نظريات العمارة العضوية/ مؤسسة الطباعة الألوان المتحدة- القاهرة ١٩٦٨م ص ٧٣-٧٨.

(٢) الدكتور عرفات سامي "نظريات العمارة" مقرر السنة الأولى لطلبة العمارة/ مؤسسة طباعة الألوان المتحدة - القاهرة ١٩٦٧م.

يبقى الطابع متطوراً ما دامت المواد وطرق انشاء متغيرة، وما دام التفكير العلمي لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات العصر قائماً^(٣).

٢ - الموضة:

"الموضة، هي تلك التغيرات المتتابعة في أشكال بعض المصنوعات التي تبدو ضرورية في فترة ما، ويتبعها الناس ويظنون أنهم باتباعهم قد صاروا تقدميين، دون أن يتوقفوا ليسألوا أنفسهم عن الهدف من هذه الموضة، أو السبب في اتباعها"^(٤) وهي (بدعة اختبارية)، لا يمكن إثبات صحتها على الرغم من أنها في بعض الأحيان تتخذ شكل الأصالة، ولكنها في حقيقتها مجموعة من الأشكال التي لا يبرر وجودها منطق أو سبب معقول. وهي تتبع الأهواء الشخصية، ولا تأتي بالجديد ذي القيمة، وإنما بالغريب الشاذ الذي يثير الفضول.

ويمكن في ضوء هذين التعريفين، الإجابة عن السؤال الخاص بإمكانية وجود الطابع الإسلامي في المدن الإسلامية قديماً وحديثاً. والأمر الذي لا شك فيه، أن العمارة الإسلامية، كان لها من قبل طابع مميز وطرز خاص متطور والطابع الإسلامي يمكن ملاحظته في أي فترة زمنية معينة، وكذلك ملاحظة تميزه في فترة ما عن فترة أخرى. وقد تكون هنالك بعض الاختلافات في نمط المباني في الفترة الزمنية الواحدة على امتداد الرقعة الجغرافية للطابع. ولكن كانت هنالك على وجه التأكيد ميزات خاصة، سواء في العموميات أو التفاصيل في الطابع الإسلامي في الفترة الزمنية الواحدة، وعلى امتداد الرقعة الجغرافية التي سادت فيها حضارة الإسلام، هذا بالتأكيد نتيجة لوجود الفكر الخاص الموحد للأمة الإسلامية، والنظرة

(٣) Gultheim "FRANK LLOYD WRIGHT ON ARCHITECTURE" . selected Writings: Duel, Sloan and Press, New York 1941.P. 142.

(٤) الدكتور عرفات سامي، نظرات العمارة العضوية ص ٨١-٨٣.

الواحدة إلى الحياة. وما كانت الاختلافات إلا نتيجة طبيعية لاختلاف المواد والمتطلبات المناخية وللاختلاف في توافر الأيدي العاملة الماهرة.

وفي أحيان كثيرة، كان الطراز المعماري الإسلامي يسيطر على طابع المباني السائد، دون التأثير بالعمارة المحلية، كما هي الحال في الطراز العماري الإسلامي في الهند^(٥)، وذلك لاختلاف المتطلبات الوظيفية والأوضاع الثقافية والفكرية اختلافاً تاماً. ففي حين كان الاهتمام في تلك البلاد بالزخارف والنقوش بطريقة جعلت من عمارة المعابد (على سبيل المثال)، مجموعة من التماثيل والزخارف والنحت، جاء الاهتمام في العمارة الإسلامية بإيجاد فراغات تصلح لايواء أكبر عدد من المصلين في المسجد، لأن المعبد الهندي كان لمجموعة صغيرة فقط من الكهان، تسيطر على قلوب العامة بالإسراف في المظهر الخارجي. وجاءت الزخارف الإسلامية تجسيدا للمفهوم الإسلامي الخاص بالزخارف وهو المفهوم يحرم الزخارف التي كانت سائدة في الهند، وقد أفادت المباني الإسلامية من الدقة والاتقان الهنديين في تنفيذ الزخارف الإسلامية، إذ أن المسلمين استخدموا الإمكانيات المحلية لإقامة مبان لها وظيفتها المختلفة وأهدافها المغايرة لما كان مألوفاً في تلك البلاد.

وأما في المدن الإسلامية المعاصرة، فإن كان المقصود بالعمارة الإسلامية مجموعة من التفاصيل الملصقة المنقولة عن الطراز المعماري الإسلامي السابق، فإن الأمر لا يعدو أن يكون موضوعة، ولا توجد علاقة سليمة بين الموضوعة وبين الطراز الأصيل. وإن كان المقصود إتباع الأسلوب العلمي الصحيح من قبل معماريين من ذوي الثقافة الإسلامية، وممن ينتمون في آن واحد إلى أمتهم

HAVELL, E.B "INDAIN ARCHITECTURE" S. Chand & Co. Ltd. Dechi, (٥)
1913.P.4,7

وعقيدتهم، ويعملون على إيجاد حلول لقضايا العصر باستعمال الأساليب المتاحة والمواد المتوافرة، فسوف يظهر من خلال جهدهم وعملهم ذلك التفاعل بين ثقافة الأمة المميزة، ذات التطلعات والأهداف الخاصة بها، وجيل من المعماريين والمهندسين الذين يلتزمون بأهداف أمتهم وثقافتها. وإذ يقوم هذا الفريق بذلك الجهد لتحقيق رغبات الأمة وإيجاد الحلول السليمة المناسبة لمتطلعات العصر، فسوف يظهر بعد سنوات من التجربة، طابع معماري مميز لهذه الأمة، يختلف عن أي طابع معماري معاصر لأمة أخرى. وهذا الطابع لن يكون طابعاً جامداً، ولكنه طابع متطور ليواكب الحركة الدائمة للحياة، وليتلاءم مع المواد الجديدة، وأساليب الانشاء الحديثة، ويشمل مباني من نوع جديد. وسوف يبقى هذا الطراز متطوراً مع الحياة، طالما تغيرت أساليب وطرق التفكير ومواد البناء.

ومن خلال هذا العمل العلمي والفني الدؤوب ، وربما بقيت تفاصيل معمارية، أو بعض الحلول المعمارية، كما كانت عليه في عصور سابقة، أو مشتقة من العصور السابقة. ولكن هذا التشابه لا يعدو أن يكون نتيجة لتشابه الاحتياجات، وسوف تتغير هذه التفاصيل بتغير الأساليب والمواد الجديدة.

وتبقى ثمة تساؤلات حول تأثير الجيل المعماري المعاصر بصفة خاصة، والأمة بصفة عامة، بالحضارات المعاصرة، التي اتخذت شكل الحضارة السائدة، ولا سيما أن الحضارة الإسلامية قد بدت، ولو لفترة زمنية، غير قادرة على تلبية احتياجات الإنسان المعاصر، وعلى الوقوف والثبات أمام التيارات الفكرية الجارفة ذات الصيغة المادية البحتة. والتساؤل حول هذا الأمر موجّه إلى الأمة بكل متقفيها وعلمائها وعامتها، وليس إلى المعماريين وحدهم، وهو يمثل تحدياً كبيراً للحضارة الإسلامية في مجموعها، وعلى الأمة كلها أن تحاول الإجابة عنه والرد عليه.

وقد كان هذا التحدي ماثلاً أمام الأمة منذ أول يوم انطلقت فيه الدعوة الإسلامية، وحتى يومنا هذا وقد اتخذ التحدي في أحيان كثيرة صورة الصراع الدموي، بل إنه لم تمض على الأمة فترة من الزمن عبر تاريخها الطويل، دون وجود مثل هذا الصراع. كما أنه اتخذ في عصور أخرى صورة الصراع الفكري، كما كانت الحال عندما واجهت الأمة الفكر اليوناني والروماني. غير أن الأمة خرجت من هذه الصراعات سليمة قوية، بل أصبحت أكثر نشاطاً وإيماناً بفكرها ودورها العالمي. ويأتي هذا الصراع المعاصر كحلقة أخرى من صراع الأمة التاريخي، والمأمول أن تخرج منه أكثر عافية وأكثر ثقة بثقافتها ودينها، وثمة شواهد على ذلك تبشر بالخير.

٣- خصوصية الأمة وأثرها على الطابع المعماري

تتميز هذه الأمة عن غيرها من الأمم، بعدة خصائص، أهمها على الإطلاق، نعمة الإسلام، متمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم في مجموعة من القوانين والشرائع التامة. وهذا النعم يظهر أثرها في الأمة علي امتداد مواطنها، كما أنها تربط الماضي بالحاضر، وتجعل من هذه الأمور المشتركة عوامل توحيد في الثقافة والفكر وطريقة الحياة، وينعكس ذلك على نتائج الأمة جميعه، بما في ذلك العمارة، ولذا فإنه إن ظهر تشابه في الطابع المعماري الإسلامي خلال القرون السابقة، فإن لهذا التشابه ما يبرره. كما أن الحديث عن طابع معماري إسلامي للأمة يكون له مقوماته وتبريراته. وفيما يلي نورد باختصار بعض الأمور المشتركة بين أبناء الأمة. مما كان له تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على تشابه الطراز المعماري الإسلامي في مواطن الإسلام المختلفة.

٣-١ النظرة العامة للحياة:

وهي نظرة عامة شاملة مشتركة بين المسلمين، تبدأ بمفهوم الإنسان المسلم للألوهية والكون وتنتهي بمفهومه للأمور التفصيلية الدقيقة. ويشترك في هذا النظرة، الإنسان العادي، وذو المركز الرفيع، والمتقف وغير المتقف، وتدخل العمارة في إطار هذه النظرة الإسلامية لأمر الحياة.

والمعماري المسلم ينظر إلى نفسه باعتباره جزءاً من كل، يكمل غيره، وكأنه لبنة في جدار يثد بعضه بعضاً، ويأتي المبنى بالنسبة إلى المباني الأخرى تأكيداً لمبدأ الترابط الذي يعتبر أساساً من أسس التكوين المعماري^(٦). وللإسلام أثره في العمل المعماري، مثلما أن له أثره في طرائق العبادة عند المسلم. ويستطع الإنسان المسلم أن يتقرب إلى الله بعمله، كما يتقرب إليه بعبادته، بل قد تكون مهنته فرض عين عليه أن يؤديه. وعندها ينظر المسلم إلى عمله وكأنه عبادة، فيخلص فيه إخلاصاً صادقاً، وينعكس إخلاصه هذا على المبنى، فيرتفع به من مجرد كونه عمارة "جميلة" تؤدي وظائفها، إلى عمارة تؤدي واجباً، وبذلك يتسم عمله بسمة روحية لا تتأتى إلا لمن نظر إلى ما يقوم به نظرة تتجاوز الحس والمادة. إلى عالم الروح والتقرب إلى الله تعالى. وهكذا تنعكس علاقة المعماري المسلم بربه على العمارة نفسها، باعتبار أن الله خلقه ليقوم بعمارة الأرض، ولكي يستخلف فيها. وإنسان كهذا، لا تدفعه شهرته إلى الاستعلاء والشعور بالعظمة، ولا يمكن أن يوجد أثر لمثل هذه المشاعر على مبانيه، وذلك لأن بعض المباني التي تمثل العظمة والاستعلاء في الماضي أو في الحاضر، إنما تمثل خلافاً في العلاقة

David A.Laver "DESIGN BASIC" Holt, Rinchart and Winston New York, (٦) p.7.19

بين الإنسان وخالقه، مثل مباني الأهرامات قديماً، وناطحات السحاب في عصرنا الحاضر. ولذا فإنه لم تظهر معاني العظمة والعلو في العمارة الإسلامية، إلا في المسجد الذي يمثل عظمة الله جلّ وعلا.

وإذا استعرضنا بعض الأمثلة لتخطيط المدن الإسلامية قبل احتكاك المسلمين بغيرهم من الحضارات، نجد تجسيدا لهذه المبادئ الإسلامية وانعكاساتها على العمارة. ففي مدينة البصرة، وهي أول مدينة جديدة تخطط وتبنى في الأراضي المفتوحة، (٤١٤هـ) جعل المسجد في وسط المدينة، بحيث يصل إليه الشارع العام. وكان له حرم واسع، وقسمت المدينة إلى مناطق سكنية، لكل قبيلة مكان "خاص" بها. وفي كل حي سكني رحبة فسيحة لمرابط الخيل وقبور الموتى. وقد خطط للبيوت أن تكون متراسة^(٧). وكذلك كانت الحال في مدينة الكوفة (١٨١هـ)، التي يمكن اعتبارها، ومدينة البصرة، بأنهما تحملان الفكر التخطيطي الإسلامي النقي. وأول شيء خط بالكوفة المسجد^(٨). وأما بيوت السكان، فقد بنيت من الطين والقش، ولم يسمح لهم الخليفة، بتغيير هذا الانشاء إلا بعد أن وصلته أخبار الحريق الذي أتى على مدينة البصرة.

وفي مدينة بغداد، كان المسجد في منتصف المدينة، تصل إليه الطرق الرئيسية من السور. وكان عرض كل طريق رئيسي يصل إلى المسجد خمسين

(٧) الدكتور رزق شعبان، "تحو تشريعات إسلامية في التخطيط والعمارة"، ندوة جوانب علمية في الحضارة الإسلامية/ جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية ١٩٨٥م ص ٢٣٣-٢٤٥.

(٨) محمد بن عبدالمنعم الحميري "الروض المعطار في خير الأقطار"، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، مكتبة لبنان بيروت ١٩٧٥م ص ٥٠٢.

ذراعاً، وكانت دار الخلافة ملاصقة للجامع، وبنى (المنصور) القبة الخضراء فوق إيوان المسجد، وكان علوها ثمانين ذراعاً^(٩).
وقد بلغت تكاليف إنشاء مسجد سامراء الذي بناه المتوكل الخليفة العباسي خمسة عشر مليون درهم^(١٠).

(٩) ياقوت الحموي، "معجم البلدان"، دار بيروت ١٩٧٥م ج ١ ص ٤٥٩-٤٦٠.

(١٠) معجم البلدان ج ٣ ص ١٧٣-١٧٨.

٢-٣ النظرة إلى بعض التفاصيل المعمارية:

من التفاصيل المعمارية ما لا يفكر المعماري المسلم بعملها ، كالتماثيل التي تجسد الإنسان والحيوان، والإسراف في استعمال المواد والزخارف، واستعمال بعض المواد كالذهب والفضة. والمسلم يتبع الطريق الوسط في كل أمور حياته، ومنها اختياره للمواد والزخارف، وما شابهها في نطاق الأمور المباحة. وقد كان من نتيجة ذلك أن ظهرت في العمارة الإسلامية زخارف خاصة بها لم تتطور عن زخارف لحضارات سابقة، ولم تقتبس منها. وقد تكون الزخارف الإسلامية إحدى العناصر المهمة التي ميزت الطراز الإسلامي عن غيره، كما كان لها تأثير كبير على تأكيد مبدأ العلاقة بين الطرز المعمارية على امتداد الرقعة الجغرافية لبلاد الإسلام، وظهرت نتيجة لهذه النظرة الإسلامية للزخرفة، زخارف مشتقة من أساس وظيفي متطور ففي المقرنصات والمشربيات، كان الأساس في وجودها سبباً وظيفياً بحتاً. وقد تطوّرت بعد الاطمئنان إلى تأدية وظيفتها الإنشائية إلى عناصر زخرفية، استعملت في أماكن مختلفة من المبنى، ويتبدى ذلك على سبيل المثال، في المنبر والمحراب اللذين يؤديان ووظيفة معينة، بالإضافة إلى كونهما عنصراً جمالياً في المسجد. وتتبدى في الزخارف الإسلامية مقدره هندية كبيرة لدى المصمم، وقد شكلت بطرق مختلفة، ناتجة عن دراسة مستفيضة للعلاقات الهندسية والنسب الجبرية^(١١).

٣-٣ النظرة إلى الفراغ المعماري:

كان الهدف الرئيسي من إنشاء المسجد منذ البداية وظيفياً، وما يزال،

David Wade "PATTERN IN ISLAMIC ART" The Overlook Press, New York. (١١)

فمن ذلك إيواء المصلين وحمائتهم من تقلبات الجو الخارجي، واتخاذ المسجد مكاناً لاجتماع المسلمين. بل لا نغالي إذا قلنا إن حركة المدينة (مثل تصميمها) كانت تبدأ وتنتهي بالمسجد، وذلك بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الوظائف^(١٢) التي لم يسبق لها مثيل في العمارات السابقة. ومنذ أن أنشئ المسجد النبوي الشريف، الذي كان يعتبر أكبر فراغ مسقوف أنشئ في الجزيرة العربية في ذلك الوقت، كان من مهام المعماري المسلم أن يحقق فراغاً داخلياً يتسع لأكثر عدد من المسلمين لإيوائهم، وذلك على عكس ما كانت تتطلبه المعابد عند غير المسلمين، إذ أنها كانت تصمم لنفر قليل من الكهان، لا للناس عامة.

٣-٤ الحركة الداخلية في الفراغات:

وهذه أيضاً من خصوصية العمارة الإسلامية على مرّ العصور. ففي البيت والمسجد والسوق وغيرها من المرافق، ثمة أماكن مخصصة للرجال، وأخرى مخصصة للنساء، وهذا مما يضيف مهمة أخرى إلى مهام المعماري المسلم، ولكن من شأن ذلك أن يعطي الفراغ الداخلي صفة مميزة عن أمثاله في أية حضارة أخرى. وبما أن هذا المبدأ لم يختلف في جوهره. منذ الرسالة المباركة، فقد نشأ عن ذلك أن الفراغ الداخلي في البناء مع عناصر معمارية أخرى، كان طابعاً مميزاً مشتركاً للفن المعماري الإسلامي على مرّ العصور.

والجدير بالذكر، أن الطابع العام للمفهوم الصحيح لأية عمارة، يبدأ من الفراغ الداخلي، ويمثل حلاً معمارية صحيحة لمشكلة معينة، تصبح بعدها الواجهات والتفاصيل الخارجية، نتيجة حتمية لهذا الفراغ وتلك الحلول.

٣-٥ التشريعات الإسلامية في المباني والتخطيط:

(١٢) خير الدين واتلي، "دور المسجد في الإسلام"، الطبعة الثانية ص ٥-١٠.

لا شك في أن تشريعات التنظيم تعتبر قيماً أمام المعماري، كما أنها عامل مهم من العوامل التي تؤثر على بلورة طراز معين. وبما أن مجموعة القوانين والشرائع الإسلامية لها صفة الثبات والدوام، فقد نشأ عن ذلك اتصاف العمارة الإسلامية على مدى القرون بصفة خاصة. فالعلاقة بين المباني، والعلاقة بين الأحياء السكنية والخدمات الأخرى، كالمصانع والأسواق التجارية، علاقة حددها المشرع، ولم تختلف هذه العلاقة على امتداد الرقعة الجغرافية، أو إمتداد الزمن، ونظراً لأهمية هذه الشرائع في إعطاء المباني الإسلامية طابعها المميز، فسوف نركّز عليها في هذه الدراسة، وذلك للأسباب التالية:

١. لأن مجموعة التشريعات والقوانين الخاصة بالمدينة عامة، وبالوحدة السكنية خاصة، هي أمور باقية ما بقي القرآن الكريم والسنة أساساً للتشريع في حياة الأمة، وما دام المسلمون متمسكين بهما ؛ وذلك لأن هذه التشريعات بعضها صريح واضح في الكتاب والسنة، وبعضها منصوص عليه ومتفق عليه في كتب الفقه والتشريع، وبعضها الآخر لا يتناقض مع نظرة الإسلام الشمولية للحياة.

٢. لأن هذه التشريعات طبقت في مدن إسلامية بلغت من حيث الاتساع وعدد السكان ما لم تبلغه المدن الإسلامية المعاصرة، وقد أدت تلك المدن وظيفتها وما تزال. هذا مع التأكيد على أن العنصر الجمالي لم يهمل في التخطيط. وما تزال المدن القديمة كذلك، بعلاقاتها وانسجام مكوّناتها، تعتبر غاية في الجمال، إذا ما قورنت ببعض المدن الحديثة. كما أن التفاعل في تلك المدن بين السكان، كان مثلاً طيباً للعلاقة التي سعى المخطط المعاصر لإيجادها.

٣. إن هذه التشريعات قابلة للتطبيق، ومواكبة للتطورات المستجدة التي نفي بالمتطلبات الوظيفية والجمالية في العصر الحديث، وهي في الوقت نفسه، تُبقي على علاقة التفاعل بين أبناء المجتمع الواحد، وهو التفاعل الذي يكاد يُفقد في علاقة سكان المدينة المعاصرة.

٤. الوضوح التام في نصوص هذه التشريعات، ووضعها للخط الفاصل الواضح بين الحق العام والحق الخاص، بحيث لا يتجاوز أحدها على الآخر إلا في حدود حدّها المشرّع أيضاً، إذ أنها لا تعتمد على الأهواء والأشخاص، واختلاف الأمزجة والرغبات.

٥. إن لها ميزة الاستجابة التلقائية بقلب راض، لكونها شرع منزلة من عند الله، وليست شرائع مفروضة من عند بشر يتعرضون للخطأ والصواب، ولشعور المسلم بأن في مخالفتها والتحايل عليها مخالفة للتنزيل، وتحايلاً على الله تعالى. ومن نتائج ذلك، أن المسلم يطبقها ويتمسك بها دون وجود رقيب عليه.

٦. ومن أهم ميزاتها، ما تتميز به الشرائع الإسلامية بشكل عام، وهو أنها أنسب القوانين والأنظمة التي تحكم البشر، وأنها بقيت خالدة، ومواكبة للتغيرات المستمرة على حياة الإنسان.

٣-٥-١٠: التشريعات الإسلامية : خصوصيتها وعلاقتها بالطراز:

أ. التشريعات العامة:

ونقصد بها مجموعة التشريعات والقوانين التي تحدّد العلاقة بين مختلف مناطق المدينة، وكذلك تلك القوانين التي تتعلق بالحدائق والمرافق العامة وخدمتها والمحافظة عليها.

أ ١٠: المسجد:

وهو المركز الجغرافي والروحي للمدينة أو الحي السكني، وهو نقطة الانطلاق لأي مخطط أو مصمم، يبدأ منه، وينتهي إليه، فالإنسان المسلم ينتقل إلى المسجد خمس مرات في اليوم، وهو المركز السياسي والديني والاجتماعي للمدينة أو الحي^(١٣)، ولذا فإن المسلم الحق دائم التعلق به. المدن الإسلامية جميعها ابتدأت من المسجد، كالمدينة، والبصرة والكوفة وبغداد وسامراء والقيروان^{(١٤)(١٥)}، وكان التخطيط في كل مدينة إسلامية يبدأ بتخطيط المسجد، وتحديد حرمة وخدماته، والشوارع الرئيسية التي تؤدي إليه، ومن ثم ينظر في تحديد المناطق الأخرى، كالمساكن والحديث والخدمات.

أ ٢٠: العلاقة بين المناطق المختلفة في المدينة:

إذا كان الأمر يتعلق بالمناطق السكنية، فإن هذه المناطق مقسمة على أساس الوحدة العضوية لكل مجموعة من الناس ذوي العلاقة الخاصة بالحي السكني. فهم أقدر من غيرهم على التفاعل، وبيوتهم مترابطة تفصل بينها شوارع ودخلات خاصة، وهذا هو أساس تخطيط مدن البصرة والكوفة وبغداد. وفي كل حي رحبتان فسيحتان، إحداها لربط خيول السكان، والأخرى لدفن موتاهم^(١٦). وقد قسموا المناطق السكنية "خطاً لقبائل أهلها"^(١٧)، فقد جاء عن تخطيط مدينة

(١٤) مع البلدان ج ١ ص ١١١.

(١٥) الروض المعطار ص ٦٨٠.

(١٦) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، "الأحكام السلطانية"، الولايات الدينية.

مطبعة الحلبي، مصر ١٩٦٦م ص ١٧٩ - ١٨٠.

(١٧) المصدر السابق نفسه ص ١٨٠.

المنصور : (أمرهم أن يجعلوا قطائع القواد والجند ذرعاً معلوماً، وللتجار ذرعاً معلومة بينونه وينزلونه)^(١٨).

والأحياء السكنية بعيدة عن المصانع والمعامل وأماكن الضوضاء والخدمات المشابهة، فالقاعدة الشرعية واضحة صريحة: (لا ضرر ولا ضرار)، ويفصل بين الأسواق التي ليس بها تجانس، حتى لا يتضرر أصحاب صناعة بصناعة أخرى (ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار، كالخباز والجرذقاني، فللمحتسب أن يبعد حوانيتهم عن البزارين والعطارين، لعدم التجانس وحصول الأضرار^(١٩) وجاء في تخطيط مدينة بغداد: (وكل تجارة لها شوارع معلومة، في تلك الشوارع حوانيت، وليس يختلط قوم بقوم)^(٢٠) وجاء في كتب الفقه: ^(٢١) ويمنع الدباغون، مما يحدثون من دباغتهم لنتن ريحها، وكذلك دخان الحمامات والأفران. وهذا أيضاً ينطبق على محال النحل والدجاج والأوز^(٢٢) ويمكن ملاحظة عصرية هذه القوانين، مقارنة بالقوانين الحديثة في المدن المعاصرة التي لم ينتبه فيها إلى أضرار المصانع والمطارات وطرق السيارات السريعة، إلا في وقت متأخر جداً. بل إن المدن الإسلامية التي تعتبر جميعها ضمن المناطق التي ما تزال تحت التطوير، لم ينتبه مخططوها بعد إلى خطورة فصل الخدمات، أو ما يسبب ضرراً للمناطق السكنية.

(١٨) معجم البلدان ج ١ ص ١١١.

(١٩) محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ابن الأخوة)، "معالم الغربي في أحكام الحسبة" نقله وصححه روبين ليوي، مطبعة دار الفنون كميرج ١٩٣٧م ص ١٧.

(٢٠) الروض ج ١ ص ١١١.

(٢١) الشيخ محمد الشربيني الخطيب "مفتى المحتاج شرح متن المنهاج"، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبعة الحلبي، مصر ١٩٥٨م ج ٢ ص ٣٦٩.

(٢٢) المصدر السابق نفسه.

وأما تأثير ذلك على الطابع العام للمدينة الإسلامية، فإن المدينة بهذه الطريقة تكون موزعة إلى مناطق سكنية، تتخللها الخدمات الضرورية ومناطق الأسواق، ولكل أصحاب صنعة سوق خاصة بهم، ومناطق صناعية بعيدة عن ذلك من المنطقتين السابقتين، مع إبعاد كل ما يؤثر على السلامة أو الصحة العامة عن طريق مناطق الخدمات والإسكان.

أ- ٣: حرمة الأماكن العامة:

للأماكن العامة حرمة خاصة في المدينة الإسلامية، لا يمكن لأحد الاعتداء عليها أو الاختصاص بها، حتى الولاة والحكام والأمراء جاء في المغنى: (منع اقتطاع المرافق العامة، وهي الرحاب الواسعة بين الدور) ^(٢٣) (وشنع الأدرعي أيضاً ببيعهم حافات الأنهار)، وجاء أيضاً: (وكالشارع فيما ذكر، الرحاب الواسعة بين الدور، فإنها من المرافق العامة) ^(٢٤)، وجاء في حاشية الشوداني: (فغير المختص، كالأودية والأنهار، فالناس فيه سواء؛ لأن حريم النهر لا يجوز التصرف بما يضر الانتفاع به) ^(٢٥) وجاء في الأحكام السلطانية: (يجوز أن يحمي الإمام أرضاً يجعلها لنبت الكأ ورعي المواشي وخلافه) ^(٢٦) وجاء فيه أيضاً عن تدخل الولاة والحكام في الأماكن العامة، (فلا نظر للسلطان فيه، والذي يختص السلطان له من ذلك، إصلاح عورته، وحفظ مياهه، والتخلية بين

(٢٣) الشيخ محمد الشربيني الخطيب، ومفتي المحتاج شرح من المنهاج. لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبعة الطلي، مصر ١٩٥٨م ج ٢ ص ٣٦٩.

(٢٤) المصدر السابق نفسه.

(٢٥) الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر، "حاشية الشوداني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، مكتبة عادل ١٩٧٠م ج ٦ ص ٢١٧.

(٢٦) الماوردي، الأحكام السلطانية ص ١٨٥.

الناس وبين نزوله) (٢٧) ولا يحتاج الارتفاق بالأماكن العامة إذن السلطان، ولا يشترط في جواز الانتفاع به ولو لزم، إذن السلطان (٢٨)، كما جاء في المعنى (وليس للإمام لغيره من الولاية، أن يأخذ ممن يرتفق بالجلوس في الشارع، (أو أي مرفق عام)، ولو لبيع ونحوه، عوضاً قطعاً) (٢٩)، وإذا نظرنا إلى ما جاء في تخطيط المدن الإسلامية من اقتطاع مناطق خضراء، وجعلها لمربط الخيل وللمقابر، فإننا نلاحظ أن المنفقة بالمرافق العامة هي منفعة عامة، لا يجوز لأحد الاختصاص بها في حين أنه في المدن الإسلامية المعاصرة، وفي المدن غير الإسلامية، وفي المدن غير الإسلامية، نلاحظ أن حافات الأنهار قد شيدت حولها مبان مختلفة، منعت العامة من الاستمتاع أو الارتفاق بحافة النهر بل إن مدينة مثل القاهرة، قد شيدت معظم المباني المرتفعة فيها إما في وسط النهر أو حوله، بحيث استحال على العامة الارتفاق بالنهر على الوجه الأمثل. كما أن المناطق الخضراء التي تعتبر كالرئة في تخطيط المدن، قد اعتدى عليها بعض الولاية والحكام، وتغير الانتفاع بها حسب تغير الولاية والحكام.

(٢٧) المصدر السابق نفسه.

(٢٨) ابن حجر، حاشية الشوداني ج ٦ ص ٢١٦.

(٢٩) الشريبي، مغنى المحتاج، ج ٢ ص ٣١٩.

ب- ١: خصوصية الشارع في المدينة الإسلامية:

يمكن تقسيم الشوارع في المدينة الإسلامية بالنسبة إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بها إلى الأقسام الرئيسية التالية:

١- الشوارع العامة: أو ما يسمى في المصطلح الحديث في التخطيط، بالشرابيين الرئيسية للحركة، ويحدّد اتساعها حسب الحاجة أو الضرورة، وقد بلغت في مدينة البصرة ستين ذراعاً، وفي مدينة بغداد خمسين ذراعاً. وحق المرور والارتفاق بهذه الشوارع هو حق للجميع، ولا يجوز أخذ عوض عن الاتفاق، ويمنع استغلال جزء من الطريق العام، أو التوقف فيه للبيع والانتظار ووضع الأمتعة، إلا إذا كان لا يؤثر على حرية الحركة فيه: (لا يتصرف في الشارع النافذ أحد بما يبطل المرور) (٣٠)، وجاء أيضاً (من المنكرات، ربط الدواب على الطريق، بحيث تضيق وتؤذي المارة) (٣١)، وقد أستثني من ذلك الضرورات التي لا بدّ منها، بقدر حاجة النزول والركوب، أو ما يسمى بالمصطلح الحديث، أماكن التحميل والتزليل جاء في الأحياء (ألا بقدر حاجة النزول أو الركوب) (٣٢).

(٣٠) يوسف الازديلي "الأنوار لأعمال الأبرار مع الحواشي"، مؤسسة الحلبي مصر ١٩٦٩ م ج ١ ص ٤٥٣.

(٣١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٧٩-١٨٠.

(٣٢) الإمام الغزالي، "إحياء علوم الدين"، ج ٢ ص ٢٩٧.

ويمكن الارتفاق بالشوارع في مثل هذه الطريق لأصحاب العقارات من حولها،
كفتح باب وبناء المباني والارتفاع بمبانيهم والبناء تحت مستوى
الأرض (٣٣)(٣٤)(٣٥)(٣٦).

٢- **الشوارع الفرعية:** وهي التي تصل بين الشوارع الرئيسية ومناطق المدينة
المختلفة، كان عرضها في مدينة البصرة عشرين ذراعاً، وهي الشوارع
التجارية، التي تكون بين الوحدات السكنية. وهذه الشوارع موزعة حسب
الأسواق المختلفة. كما جاء في تخطيط مدينة بغداد: (وكل تجارة لها
شوارع معلومة، وفي تلك الشوارع حوانيت)، وأحكام هذه الشوارع مشابهة
إلى حد كبير للصنف الأول، باستثناء أنه في هذه الشوارع تمنع أحمال
الحطب والحفا، وأحمال التبن وروايا الماء، والرماد وما أشبه ذلك، من
الدخول إلى الأسواق^(٣٧) كما يسمح بعمل بروجزات مرتفعة لا تضر بالمارة
(وإذا أخرج جناحاً إلى الطريق لا يضر بالناس جاز)^(٣٨)، كما يكون
مخرج هذه الأجنحة ضامناً لسلامة المارة. (وإذا أخرج إلى الطريق النافذ

(٣٣) الدكتور عبدالسلام العبادي، "الملكية في الشريعة الإسلامية" رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ١٩٧٢
ص ٥٠٢-٥١٢.

(٣٤) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حرج، "المحلى" مكتبة الجمهورية- القاهرة ١٩٧٧
ج ٨ ص ٢٤٢.

(٣٥) محمد نجيب المطيعي "المجموع - شرح المهذب" مطبعة الإمام ج ١٣ ص ٤١٨.

(٣٦) محمد أبو زهرة "الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي ١٩٧٩ ص ١٦٩.

(٣٧) معالم القريي ص ١٨.

(٣٨) المطيعي، المجموع - شرح المهذب ج ١٣ ص ٣٩٦.

جناحاً أو سابطاً فسقط أو شيء منه على شيء فأتلفه، فعلى المخرج ضمانه) (٣٩).

٣- **الطريق الخاص:** وهي الدخلات والسكك بين الدور، سواء أكانت مقفلة أم مفتوحة. أما ما كان بين جماعة مخصوصة، فالارتفاق به خاص بأهله، فلهم وحدهم حق فتح الأبواب فيه، وليس لأحد سواهم أن يفتح باب عقاره فيه إذا كان باب عقاره عن طريق آخر، إلا بإذن منهم، وللعمامة أن يمرؤا منه، ويسيروا فيه، إذا ازدحم الطرق العام، ولا يصح لأحد أن يحدث شيئاً في الطريق الخاص، إلا بإذن المرتفقين به (٤٠). ولكن ليس لأصحاب الطريق الخاص الاتفاق فيما بينهم على سدّه، لأن للعمامة حقها فيه (٤١)، ويمنع في الطريق الخاص البروزات والمظلات سواء ما كان فيها ضرر أم تلك التي ليس فيها ضرر (٤٢).

وأما كنس الشوارع وتنظيفها، ففي الأسواق يؤمر أهل الأسواق بكنسها وتنظيفها من الأوساخ وغير ذلك مما يضر المارة (٤٣). وهنالك مناطق يمنع الدخول فيها للناس إلا رجلاً (أي مشاة) بما فيهم الولاة (٤٤)، وذلك لتأمين أكبر قدر من السلامة. كما يجري تأمين بعض الخدمات الضرورية في أسواق المدينة، كالحمامات والمياه. فقد ذكر من أنباء

(٣٩) ابن قدامة، المغنى، ج ٢ ص ٨٣.

(٤٠) محمد أبو زهرة - الملكية - ص ١٠٤.

(٤١) د. أحمد نواح حسيم. "الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية"، مؤسسة الثقافة الجامعة، مصر ص ١٠٦.

(٤٢) محمد أبو زهرة - الملكية ص ١٠٤.

(٤٣) محمد القرشي - معالم العربي - ص ١٩.

(٤٤) الحموي، معجم البلدان، ج ١ ص ٤٥٩.

مدينة بغداد أنه كان فيها عشرون ألف حمام، لكل حمام خمسة نفر لتأمين النظافة الضرورية (٤٥).

ولا يجوز في أي أنواع الشوارع الثلاثة السابقة الذكر نزع ملكية المباني والأراضي، إلا عند الضرورة القصوى التي حددها الشرع لضيق الطريق (٤٦). ويؤثر ذلك على طابع المدينة، إذ يعطيها طابعاً فريداً. فهناك شوارع سريعة لتأمين الدخول والخروج من المدينة دون عوائق، تتفرع منها شوارع أضيق قليلاً تتصل بالمناطق السكنية والشوارع التجارية، ثم تتفرع إلى شوارع أضيق لتأمين أكبر قدر من السلامة، وأكبر قدر من التفاعل بين الناس في الحي الواحد. ويمنع دخول العامة بين المناطق السكنية والدور، إلا عند الضرورة القصوى ومثل هذه الشوارع في أية مدينة إسلامية، يعطي المدن الإسلامية القصوى ومثل هذه في أية مدينة إسلامية، يعطي المدن الإسلامية طابعاً خاصاً بها. ومن دراسة بعض الأمثلة للمدن الإسلامية، نجد أن هنالك تشابهاً كبيراً في شوارعها وأبنيتها وأزقتها وأسواقها، وذلك لأن هذه الفراغات لها أحكام محددة لا ترتبط بمزاج وال أو رغبة فردية أو جماعية بل إنها ثابتة على مرّ العصور. وقد تكرر في كتب الفقه مثلاً أن الارتفاق بالشوارع العامة حق للجميع غير مرتبط بموافقة الوالي. وكذلك لو أراد أحد أن يحدث في الطريق العام ما يمنع أو يضر الارتفاق به، فلاي فرد منعه سواء وافق ولي الأمر أم لم يوافق.

(٤٥) الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد" دار الكتاب العربي، بيروت، المجلد الأول ص ١١٧-١٢٨.

(٤٦) محمد أبو زهرة- الملكية ص ١١١-١١٨.

ح-التشريعات المتعلقة بالمباني:

وهذه التشريعات عامة شاملة، حتى تصل إلى أدق التفاصيل، إذ تصل إلى فتح الباب في جدار، أو وضع خشبة على جدار مشترك، وتشمل الجدران المشتركة أفقياً وعمودياً، ولا يمكن الإشارة إليها جميعاً، ولكننا هنا نشير إلى بعض هذه التشريعات على سبيل المثال.

ح- ١ التهويات الجانبية والارتدادات:

وهي المسافات بين الدور والعقارات. وقد نصت مجموعة الأحكام الشرعية على أنه يجوز للمالك البناء على كامل الأرض دون ترك أية مسافات بينه وبين جاره، ولكن لا يحق له فتح النوافذ والأبواب بحيث يكشف عورة جاره^(٤٧، ٤٨)، وهذا يؤدي إلى تراص في المساكن والمباني، مع تحقيق المتطلبات الأساسية للمباني، كالتهووية الطبيعية، والإضاءة عن طريق الساحات الداخلية، وقد ثبت بالطريقة القياسية العلمية، أن هذه الساحات الداخلية هي أفضل طريقة تقليدية لتلطيف المناخ الداخلي للمنازل صيفاً وشتاءً^(٤٩)، كما ثبت أيضاً بطريقة القياسات، أنها أفضل طريقة لتقليل تأثير ضجة المرور والأصوات المختلفة على الحاسة السمعية^(٥٠، ٥١، ٥٢) بالإضافة إلى ذلك، فإنها تحقق الخصوصية للمساكن،

(٤٧) علي بن محمد بن أحمد الشمتاني، "روضة القضاء، وطريق النجاة"، تحقيق: الدكتور صلاح

الدين التاجي، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٣ م ج ٣ ص ١٢٣٤.

(٤٨) محمد أبو زهرة - الملكية ص ١١٩.

(٤٩) D. Donham "THE COURT YARD HOUSE AS A TEMPERATURE REGULATION" New Scientist, 8, 1980

(٥٠) S.M.Ettouney and F.R.Fricke, COURTYARD ACCOUSTICS Applied Accoustics 1973, p. 118-132.

مما يتمشى مع مبدأ السترة، فإنها تحقق الخصوصية للمساكن، مما يتمشى مع مبدأ السترة، وتعطي حرية تامة في الحركة، دون كشف عورة الجار. وقد ثبت أيضاً بالمشاهدة اليومية، أن علاقة الجوار في مناطق الإسكاني الشعبية، هي أفضل منها في مناطق الإسكان (أ) و (ب) حيث المسافات بين الدور واسعة، وذلك على الرغم من بعض المصاعب الناتجة عن قلة الخدمات والمرافق العامة واكتظاظ هذه المناطق بالسكان. وقد بنيت المساكن في جميع المدن الإسلامية، وما تزال تبنى في بعضها، متلاصقة، ونشأ عن ذلك ازدياد التفاعل والتأليف بين السكان، وتوثيق علاقة الجوار المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد أدى ضعف هذا التفاعل في زمننا هذا إلى تغيير في نظريات التخطيط المعاصرة.

ج-٢ أشغال الأرض

يحق للمالك أن يضع في عقاره ما شاء، شريطة أن لا يؤذي جيرانه برائحة نتنة وما شابه ذلك، وليس لأحد أن يمنعه من ذلك. وقد أجمعت كتب الفقه على أن الملك التام يعطي المالك حق التصرف في العين ومنافعها بكل التصرفات السائغة شرعاً، ويعطيه حق الانتفاع كاملاً دونما قيود بأي وجه من وجوه الانتفاع، بغض النظر عن أي زمان أو حال أو مكان. فهو يستغل العين ويستعملها من غير قيد ولا شرط، إلا أن يكون

(٥١) O.J.Oldham and E.A.Mhosen THE ACOUNSTICAL PERFORMANCE OF SELF PROTECTING BUILDING J.Sound vib 65(4) 1979 p. 557-581

(٥٢) R.N.S.Hammad and B.M.Gibbs The Acoustic performance of Buiding Facades in Hot Climates: Part1 Courtyards App . ACOUSTICS 16(1993) P. 121-137.

الانتفاع محرماً ديناً وشرعاً^(٥٣، ٥٤). ومن أهم آثار هذه الشرائع على الطابع العام في المدينة، أنه لا يظهر في المدينة أماكن يطلق عليها اسم تجاري محلي، أو تجاري طولي، يسمح فيها لبعض العقارات دون غيرها بأن تفتح فيها محلات تجارية، إن ذلك يؤدي إلى حصول الخصوصية في بعض المناطق، فتزداد تكاليف شراء بعض العقارات، وينعكس ذلك على العامة، كما هي الحال في القوانين المطبقة على المدن العربية المعاصرة. فإن كان لا بدّ من وجود أماكن تجارية مثلاً (لا تضر بالمساكن)، فيجب أن يعطي الحق لجميع العقارات بالتساوي، ويعتمد ذلك على العرض والطلب، وليس على منح الخصوصية دون مبرر، لبعض الناس دون بعضهم الآخر.

ج-٣ الارتفاع والعمق:

لصاحب الأرض أن يعلي بناء ما شاء، وأن يبني تحت منسوب الأرض ما شاء، وليس لأحد أن يمنعه من ذلك. ولكن يلزم أن لا يكشف عن عورة جاره من فوق سطحه^(٥٥، ٥٦). ولا يمكن تحقيق ذلك في المساكن إلا بطريقتين، إما بعدم رفع مباني الجار إلى الحد الذي يكشف عورة جاره، وإما بعمل ارتفاعات عالية لا يفتح فيها نوافذ باتجاه الجيران، وبذلك تطل الشبائيك وغيرها من النوافذ على مناوور أو ساحات داخلية، على ألا

(٥٣) محمد أبو زهرة - الملكية - ص ٧٤.

(٥٤) عبدالرزاق السمهوري، "مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي"، دار الهناء، مصر ١٩٥٤ م ص ٢٩.

(٥٥) محمد أمين عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن عابدين، "رد المحتار على الدب المختار، المعروف بحاشية ابن عابدين" مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٩٦٦ م ج ١ ص ٦٥٦.

(٥٦) المصدر السابق نفسه.

يكشف عورة الجيران في الأدوار السفلى. وتجنباً لكشف عورات الجيران، يفضل عدم العلو في المباني المتقاربة، وذلك من أجل توفير الخصوصية لكل مسكن غير أنه يمكن العلو في مباني المكاتب والشركات؛ لأن الخصوصية في الشركة وكشف العورات غير وارد. وينشأ عن الالتزام بالقوانين الإسلامية، أن تكون المنازل في المدينة متراسة، وامتدادها أفقياً بدلاً من الامتداد الرأسى.

وثمة مجموعة كبيرة من الأحكام فيما يخص الجدران المشتركة والأدوار وفتح الأبواب والنوافذ واستعمال الجدران المشتركة لوضع الأخشاب، وارتكاز المباني، وغير ذلك مما يطول شرحه ولكنه بالتأكيد يعني شمولية هذه التشريعات ودقتها لتنظيم العلاقة بين الجيران على أساس المحبة والتفاعل ويعني أيضاً عدم ترك هذه التشريعات للأهواء والآراء الشخصية. وصدق الله تعالى إذ يقول جلّ وعلا، (ما فرطنا في الكتاب من شيء).

٤. الخلاصة:

الطابع المعماري الإسلامي في الماضي كان نتيجة حتمية لعمل دؤوب من معماريين وبنائين ينتمون إلى الأمة الإسلامية، بذلوا جهداً عظيماً لتلبية متطلبات أمة لها ديانة وحضارة وفكر وتطلعات متشابهة، ضمن قانون مبان ملتزمة مستتبطة من تعاليم الدين الحنيف، وقد جاءت بعض الحلول والتفاصيل الخارجية والداخلية المتشابهة، فوضعت خطوطاً عريضة لطابع معماري متطور. وقد تطور هذا الطابع خلال الحقبة التاريخية التي امتدت قروناً عديدة ووصل إلينا الطراز المعماري في بداية القرن الثالث عشر الهجري في قمة النضوج والإتقان. وقد مرّ هذا الطراز

عبر السنين الماضية بعثرات، نتيجة تعثر الأمة وابتعادها عن مقومات وجودها وخصوصيتها، فبدأ بعدها الطراز كأنه مجموعة من التفاصيل التي لا تمت إلى الحاضر بصلة وثيقة، وظهرت بوادر الضعيف عليه. وابتدأ المعماريون برفضه دون مبرر، نتيجة لتقافتهم التي ابتعدت عن ثقافة الأمة. وبدلاً من تطوير الطراز المعماري واعتباره أساساً لاستكمال مسيرة العمارة الإسلامية، رفض جملة وتفصيلاً، وظهرت عمارتنا المعاصرة كنسخة ممسوخة عن عمارة الغرب، وكان لهذا العمل مبرر واحد وهو الانبهار والضعف أمام الحضارة الغربية. وتوزعت في مدننا مبان منقوشة، وأخرى منقولة بكاملها عن عمارة حضارات أخرى.

وإذا كان لا بدّ من عودة الطراز الإسلامي لعمارتنا المعاصرة، فلا بدّ من العودة إلى الإسلام ثقافة وفكراً، وإلى التجربة والأسلوب العلمي طريقة في العمل، وإلى استعمال المواد المحلية وتطوير استعمالها كأداة وعجينة، ولا بدّ كذلك من الاستفادة من المواد الجديدة وأساليب الإنشاء الحديثة المتاحة. وبعد بذل محاولات جادة، والقيام بعمل دؤوب من معماريين ينتمون إلى الأمة فكراً وتطلعاً، ويعبرون عن روح الأمة وضميرها بعد هذا كلّه، سوف تظهر نتيجة عملهم على شكل صفات مميزة لعمارتنا ومبانيها، وفي بعض التفاصيل في الواجهات والمساقط التي تميز عمارتنا عن غيرها من العمارات. وسوف يطلق عليها إذ ذاك، الطراز المعماري الإسلامي. وفي خلال هذه الرحلة، لا بأس من البدء بتطوير الطراز الإسلامي الموروث، واستعمال بعض عناصره التي تتشابه في وظائفها مع الوظائف المستجدة، مع استمرار المحاولة وتكرار التجربة لتطوير هذه العناصر.

هذا هو في نظرنا الأسلوب الذي ينبغي اتباعه لتحقيق طابع خاص للأمة، يتلاءم مع أوضاع المعماريين المعاصرين، ولا بدّ من القول إن هذه هي أصعب الطرق وأطولها وأشقها، ولكنها هي الطريق الناجح. وأول ما ينبغي أن نبدأ به، هو إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها في تخطيط مدننا وتصميم مبانيها، لكي نضع مجموعة من التشريعات التي ترفض البذخ والإسراف في استعمال المواد المستوردة، ولكي نطوّر الصناعة المحلية لمواد البناء ونطوّر معها أساليب الإنشاء المحلية.